

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٩٠٦٧

الإثنين، ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيسة	السيدة دوتلاري	(ألبانيا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيدة إيفستغيفا
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة الحفيتي
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيدة نغيما ندونغ
	غانا	السيد أغيمان
	فرنسا	السيدة غاسري
	كينيا	السيد ندونغ أو
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فيردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيدة جيكوبز
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد راغوتا هالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان (S/2022/468)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-38998 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

تقارير الأمين العام عن السودان وجنوب السودان

تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان

(S/2022/468)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل جنوب السودان إلى الاشتراك في هذه الجلسة.

وفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد نيكولاس هايسوم، الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان ورئيس بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، والسيدة غادة مضوي، المديرية بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والسيدة لورنا ميريكاجي، مدافعة عن حقوق الإنسان في جنوب السودان، وناشطة في مجال الحقوق المدنية ومدافعة عن السلام.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

وأود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/468، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة في جنوب السودان.

أعطي الكلمة للسيد هايسوم.

السيد هايسوم (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة هذه الفرصة لي لإحاطة المجلس علما اليوم بالحالة في جنوب السودان. في إحاطتي الأخيرة (انظر S/PV. 8987)، تشاطرت الرأي بأنه لا تزال هناك فرصة سانحة أمام جنوب السودان للوفاء بالمعايير الحاسمة الأهمية المطلوبة لكي يستكمل عملية انتقاله. ومع بقاء ثمانية أشهر، توشك الفرصة أن تضيق. وعلى الرغم من ذلك، فإنني أبلغ المجلس عن التقدم التالي.

بعد انسحاب المعارضة من الآليات الأمنية الانتقالية في أعقاب حالة أمنية متوترة في نهاية آذار/مارس، تمكنت الأطراف من التغلب على مأزق حرج للتوصل إلى اتفاق يمثل تقدما كبيرا في ٣ نيسان/أبريل بشأن هيكل قيادة مشترك وحيد للقوات الموحدة اللازمة. وقد اكتمل الآن تشكيل الهيئة التشريعية الانتقالية المعاد تشكيلها، على الصعيد الوطني وعلى مستوى الولايات، مع أداء جميع رؤساء الهيئات التشريعية لليمين الدستورية وتعيين رؤساء اللجان المتخصصة. وتجدد النشاط التشريعي والنقاش أمر ملحوظ. وحقيقة أن بعض الخلافات السياسية على الأقل يجري التصدي لها في البرلمان وليس خارجه تطور جدير بالترحيب. وسيتيح تمديد ولاية اللجنة الوطنية لتعديل الدستور مؤخرا استعراض قانون الانتخابات الوطنية. وهذا شرط مسبق لبدء الأطر الانتخابية وغيرها من الأطر التشريعية، بما في ذلك إعادة تشكيل لجنة الانتخابات الوطنية.

وأود أن أثنى على نهوض أطراف الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان بأحكام الفصل ٥ من الاتفاق. وتدل المشاورات العامة الجارية على الصعيد الوطني التي تجريها اللجان الفنية التابعة للجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح على الالتزام بتحقيق العدالة والمساءلة والمصالحة ولأم الجراح. ويحدونا الأمل في أن يساعد ذلك على بناء مجتمع أكثر قوة وقدرة على الصمود. والعدالة الانتقالية شرط مسبق للسلام المستدام. وبعد تأخير دام تسعة أشهر، أرحب باعتماد البرلمان في آذار/مارس ميزانية وطنية للعام ٢٠٢٢-٢٠٢٣. مع ذلك، ومع انتهاء السنة المالية بنهاية هذا الشهر، أشجع الحكومة على تقديم ميزانية ٢٠٢٢-٢٠٢٣ إلى البرلمان في أقرب وقت ممكن للموافقة عليها على وجه السرعة.

وفي الأشهر المقبلة، ما نحتاجه هو القيادة الوطنية والموارد والالتزام الواضح من جانب قادة جنوب السودان بالوفاء بمسؤولياتهم بموجب اتفاق السلام واتخاذ الخطوات اللازمة لكي يخرج البلد من الفترة الانتقالية. وكما ذكر الأمين العام في تقريره (S/2022/468)، فقد أظهر قادة جنوب السودان، باتفاق ٣ نيسان/أبريل الذي أشرت

وأرحب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة لإنشاء لجان تحقيق رفيعة المستوى. وستقدم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان الدعم اللوجستي لتلك التحقيقات في حالات محليات لير والوحدة وماغوي، في ولاية شرق الاستوائية. وفي غضون ذلك، أجرت البعثة تحقيقها المستقل في النزاع الدائر في محلية لير، الذي كشف عن انتهاكات مروعة لحقوق الإنسان ارتكبها شباب مسلحون من محليتي مقاطعتي كوخ وماينديت.

ويعزى أكثر من ٨٠ في المائة من الضحايا المدنيين هذا العام إلى العنف فيما بين القبائل والمليشيات المجتمعية. وهذا العنف يقسم المجتمعات المحلية ويعرقل المصالحة. كما أثبت مفسدو السلام براعتهم في استخدام تلك النزاعات كأداة لتحقيق مصالحهم الخاصة.

والأمر الأكثر إيجابية هو أن الانخفاض في الخسائر في صفوف المدنيين لا يزال مستمرا بوجه عام، مقارنة بالعام السابق. وتواجه البعثة تحديا أكثر من أي وقت مضى لمواصلة جهودها في مجالي المنع والاستجابة. وتواصل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان عمليات الانتشار والبقاء في حالة حيث يتزايد طابع سهولة التحرك والقوة، حتى في التضاريس والظروف الجوية الصعبة. فعلى سبيل المثال، تختبر البعثة المركبات البرمائية التي تعمل على جميع التضاريس في ولاية جونقلي كجزء من التزامي بنقل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من قوة متنقلة مدتها ستة أشهر إلى بعثة تعمل على مدار السنة - بعثة أقدر على توسيع نطاق وجودنا المتكامل في مجال الحماية خلال موسم الأمطار.

بيد أن شغلنا هو تجنب الوقوع ضحية لنجاحنا. ففي حين أن نشر قواعد عملياتنا المؤقتة يوفر ملاذات قصيرة الأجل للسلام، فإن هناك طلبا متزايدا على دخولها والبقاء في مسرح العمليات، مما يستنزف مواردنا ويشل حركتها. ويستند وضع الحماية في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إلى قدرتنا على الانتشار بسرعة حيثما تكون الاحتياجات أكبر. وبصراحة تامة، لا يمكننا أن نكون في كل مكان، مما يذكرنا بأن المسؤولية الرئيسية عن حماية المدنيين تقع على عاتق الحكومة نفسها.

إليه للتو، أنهم يستطيعون إحراز تقدم حقيقي عندما يكون هناك شعور بالإلحاح والتصميم. ولذلك، نتوقع أن تتفق الأطراف في اتفاق السلام، بنفس الشعور بالإلحاح، على خريطة طريق، على النحو الذي دعا إليه بشكل مشترك كل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها والأمم المتحدة. وينبغي أن تمثل خريطة الطريق إعادة التزام من جانب الأطراف في الاتفاق المنشط ويجب أن تكون مصحوبة بمعايير وجدول زمنية واضحة. وينبغي أن تتناول على وجه الخصوص إنجاز المهام المعلقة مثل تخريج القوات الموحدة اللازمة ونشرها، والموافقة على التشريعات الرئيسية المتعلقة لعملية وضع الدستور والانتخابات الوطنية، فضلا عن الإصلاحات البالغة الأهمية للقطاعات الأمنية والقضائية والمالية.

وفيما يتعلق بالانتخابات، من المهم أن نلاحظ أن المطلوب ليس الترتيبات الفنية واللوجستيات فحسب، بل أيضا تهيئة بيئة سياسية مناسبة. ويتعلق أولها بالشفافية والتنظيم اللازمين لكي تعتبر الانتخابات نتيجة حقيقية واضحة للأصوات المدلى بها، بينما يشير الثاني إلى وجود حيز سياسي لعملية سياسية قوية وتنافسية تشكل مع ذلك حدثا لبناء الأمة. وما لم تظهر الأطراف هدفا مشتركا جماعيا، ستكون هناك تحديات في الوفاء بتلك الالتزامات. وتوفر خريطة الطريق أيضا مدخلا للمجتمع الدولي لمواءمة الدعم المحدد الأهداف للمهام الانتقالية ذات الأولوية. ونرى أن الحجم الهائل للمهام التي تنتظرنا يتطلب اهتماما كاملا وغير مقيد من المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، أرحب بالزيارة الأخيرة التي قامت بها اللجنة الخامسة التابعة للاتحاد الأفريقي، والتي تمثل التزام القارة الأفريقية المتجدد بالانتقال إلى السلام المستدام في جنوب السودان.

إن حجم النزاع على المستوى دون الوطني، والذي ينتشر الآن من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق إلى الغرب، يثير القلق. وفي ولايات شرق ووسط الاستوائية والوحدة وواراب وجونقلي، وكذلك في منطقة أبيي الإدارية، ارتكب العنف ضد المدنيين، مما أدى إلى تاجيج دورة من الإغارة على الماشية والاختطاف والقتل الانتقامي والعنف الجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع.

ويواجه البلد أزمة إنسانية خطيرة. وسيقدم مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية إحاطة شاملة بشأن الحالة، ولكنني أود أن أسلط الضوء على المسائل الرئيسية وعواقبها بعيدة المدى.

مع نمو الاحتياجات الإنسانية إلى ما يقدر بنحو ٨,٩ ملايين شخص محتاج، تتضاءل الموارد. وفي الوقت الراهن، لم يتم تلقي سوى ٢٦ في المائة من مبلغ الـ ١,٧ مليار دولار المطلوب لخطة الاستجابة الإنسانية. وفي خضم الأولويات المتنافسة، أحث مجتمع المانحين على عدم إغفال جنوب السودان ومواصلة تقديم مساعداته الحيوية، بما في ذلك دعم أكثر من مليوني امرأة و ٤,٦ ملايين طفل. ومن المتوقع الآن حدوث فيضانات متواصلة للعام الرابع على التوالي في ولايتي الوحدة وجونقلي، والنزوح المرتبط بتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي، ونقص فرص كسب العيش للشباب. وستؤدي تلك التحديات إلى تفاقم الاحتياجات القائمة وستسهم في النزاع المحلي على الموارد. وغالبا ما يكون المتضررون من النساء والأطفال الضعفاء.

وعلاوة على ذلك، يتزايد استهداف العاملين في المجال الإنساني أثناء تقديم الخدمات للمحتاجين. وفي ذلك الصدد، أدعو الحكومة إلى كفالة سلامة وأمن العاملين في المجال الإنساني وعامة السكان وتقديم المسؤولين عن ذلك الاستهداف إلى العدالة.

ونظرا للتصاعد الكبير في الاحتياجات الإنسانية، لا بد لي أن أتشاطر معكم قلقي إزاء قرار وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث مطالبة العاملين في المجال الإنساني بتقديم وثائق إضافية. إذ تعيق هذه القرارات الأحادية الجانب قدرة الشركاء في المجال الإنساني على تنفيذ عمليات تعود بالنفع على شعب جنوب السودان في نهاية المطاف. وقد حثت أنا ومنسق الشؤون الإنسانية الحكومة على استعراض ذلك القرار في أقرب وقت ممكن والمشاركة البناءة في عملية التفاوض الجارية مع القطاع الإنساني.

وفي الختام، أود أن أؤكد من جديد أنه، على الرغم من التأخيرات، أعتمد أن مسار العمل الوحيد القابل للتطبيق يظل تنفيذ الاتفاق المنشط نصا وروحا، بما في ذلك بمشاركة المرأة مشاركة كاملة وسليمة في

ولا تزال الرؤية الاستراتيجية ثلاثية السنوات التي طلبها مجلس الأمن تشكل الإطار للجهود المتكاملة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وبالإضافة إلى عمل البعثة متعدد الأوجه المتعلق بحماية المدنيين، ما فتئت نشطة أيضا في مجالات أخرى ذات أولوية. وتتمثل إحدى اللبانات المهمة في ذلك الصدد في الدعم الذي تقدمه لتعزيز سلسلة العدالة وتعزيز المساءلة.

وفي هذا الصدد، تدعم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان إدانة المحاكم العسكرية العامة في بانتيو وي. وفي يي، تحاكم المحكمة العسكرية العامة ٢١ جريمة خطيرة ارتكبتها أفراد عسكريون، تتعلق خمس جرائم منها بالعنف الجنسي والجنساني. وهذه هي المرة الأولى التي تحال فيها جرائم من هذا النوع إلى المحاكم العسكرية التي تدعمها بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. ويشمل ذلك الدعم تقديم المساعدة إلى المجني عليهم والشهود من خلال إسداء المشورة السابقة للمحاكمة والترجمة التحريرية والدعم اللوجستي.

ومن الجوانب المهمة الأخرى لدعم سيادة القانون على نطاق أوسع تعزيز أعمال الشرطة المجتمعية وتوفير المساعدة التدريبية الفردية والدعم الاستشاري من جانب شرطة الأمم المتحدة لجهاز الشرطة الوطنية لجنوب السودان. وتدعم البعثة المحاكم الخاصة في عدة ولايات، مثل المحكمة المتنقلة الخاصة المشتركة لولايتي واراب وغرب بحر الغزال.

وفي أربع بؤر ساخنة للنزاع - ولايات الوحدة ووسط الاستوائية وغرب بحر الغزال، ومنطقة جونقلي وبيبور الإدارية الكبرى - تشارك البعثة في جهد برمجة مشترك يسعى إلى تفعيل الصلة فيما بين الأنشطة الإنسانية والإنمائية والسلام والأمن من أجل معالجة الأسباب الجذرية للنزاع عن طريق إشراك جهات فاعلة متعددة عبر تلك القطاعات.

وأشكر الصندوق الاستثماري للمصالحة والاستقرار والقدرة على الصمود على دعمه ورؤيته، وكذلك المانحين الذين يدعمونه. ويمكننا الصندوق من تحقيق عمل مشترك مع الوكالات والصناديق والبرامج، التي بدأنا نرى منها نتائج إيجابية.

تتعرض النساء والفتيات لخطر العنف الجنساني عندما يندلع القتال رأياً مؤخراً في ولاية الوحدة حيث أسفر النزاع في محافظات لير وماينديت وكوج عن العديد من التقارير عن اغتصاب النساء والفتيات. ونظراً للتحديات الكبيرة التي يواجهها الاقتصاد الكلي أدت أسباب النزاع والصدمات المناخية إلى حالة إنسانية مزرية. وعندما تسوء الحالة كما هو الحال في جنوب السودان، فإنها تؤدي إلى ظهور شبح الجوع الشديد وحتى المجاعة نفسها.

سيستمر انعدام الأمن الغذائي هذا العام ومن المرجح أن يعاني حوالي ٨,٣ ملايين شخص من انعدام الأمن الغذائي الحاد خلال موسم الجفاف من أيار/مايو إلى تموز/يوليه. من بين هؤلاء من المرجح أن يواجه ٢,٩ مليون شخص مستويات طارئة من الجوع، والمعروفة باسم التصنيف المرحلي المتكامل، أي المستوى ٤ في حين أن من المحتمل أن يواجه ٨٧ ٠٠٠ شخص مستويات كارثية أقرب إلى المجاعة من انعدام الأمن الغذائي/المجاعة المعروفة باسم المستوى ٥.

وتأتي الصدمات المرتبطة بالمناخ من ضمن الأسباب الرئيسية الأخرى لزيادة الحاجة الإنسانية، حيث يواجه جنوب السودان الآن عاما رابعا من تدني هطول الأمطار إلى فوق المتوسط مما أدى إلى تعطيل الموسم الزراعي وانخفاض إنتاج الغذاء. ومع نزوح ٢٠٠ ٠٠٠ بالفعل في ولاية الوحدة، علاوة على تجدد الفيضانات في المناطق التي غمرتها المياه من فيضانات العام الماضي، من المرجح أن يتأثر ما لا يقل عن نصف مليون شخص بالفيضانات هذا العام. في بانتيو انحسرت مياه الفيضانات من العام الماضي ببطء، مما حد من الحصول على المياه الآمنة وأدى إلى ارتفاع خطر الإصابة بالكوليرا. لقد عمل العاملون في المجال الإنساني بلا كلل لضمان توافر الموارد اللازمة للتأهب قبل موسم الأمطار بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وغيرها. ويمكن التخفيف من أثر الفيضانات هذا العام في ولاية الوحدة بفضل النهج الذي تتبعه منسقة الشؤون الإنسانية على مستوى المنظومة برمتها.

جميع الآليات المتوخاة في اتفاق السلام. وأحث على استمرار التزام الاتحاد الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والدول الأعضاء فيها، واللجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها، وأعضاء المجتمع الدولي. إن انخراطهم المستدام وشراكتهم المستمرة أمر أساسي لكفالة دعم هادف لجنوب السودان.

وفيما يتعلق بذلك الموضوع، أود أن أذكر خيبة أملنا إزاء إلغاء الزيارة المقررة في أوائل تموز/يوليه لعداسة البابا، ورئيس أساقفة كانتربري، ومشرف الجمعية العمومية لكنيسة اسكتلندا. وأعتزم هذه الفرصة أيضا لأقدم إلى المجلس طلب إجراء مداولات بشأن ما إذا كان من المناسب أن يجري المجلس زيارة إلى جوبا.

أشكر أعضاء مجلس الأمن على دعمهم الثابت لشعب جنوب السودان وأعرب عن تقديري لجميع الأفراد النظاميين والمدنيين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، الذين يخدمون باسم السلام.

الرئيسة (تكلت بالإنكليزية): أشكر السيد هابسوم على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة مضوي.

السيدة مضوي (تكلت بالإنكليزية): أشكركم، سيدتي الرئيسة، على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن. وسأحيط المجلس علما بالحقائق الإنسانية التي يواجهها شعب جنوب السودان، والتحديات التي نواجهها في الاستجابة، وما هو مطلوب لتحسين حياة الناس وتعزيز حمايتهم.

منذ أن قدمنا إحاطة إلى المجلس في كانون الأول/ديسمبر (انظر S/PV.8931)، تدهورت معظم المؤشرات الإنسانية. والعنف على الصعيد دون الوطني مستمر. وفي مارس/آذار، أدى العنف إلى نزوح أكثر من ٤٠ ٠٠٠ شخص في منطقة أبيي الإدارية ومقاطعة توكي بولاية واراب - وهو تطور مثير للقلق في تلك المنطقة المنسية. ويستمر نزوح الناس في أماكن أخرى بسبب العنف على المستوى دون الوطني والنزاع على الموارد مثل الماشية في أماكن مثل ولايتي المنطقة الاستوائية وجونقلي.

وعندما زارت منسقة الشؤون الإنسانية في بلدنا السيدة سارة نيانتي ولايتي الوحدة وأعلي النيل في نيسان/أبريل أخبرتها النساء عن تجاربهن مع العنف الجنساني والمسائل الصحية ونقص التعليم لأطفالهن. وقالت ممثلات عن مجموعات نسائية إن كل ما يمكنهن فعله "البكاء من أجل السلام، إذ بدونهن لن يتسنى لنا أبداً إطعام أطفالنا دون تلقي المساعدة".

وذهبن إلى القول:

"إننا نتعرض للاغتصاب والمضايقة ولا تتوفر لنا سبل العيش أو الفرص ولا تستطيع الفتيات الذهاب إلى المدرسة. يؤدي العاملون في المجال الإنساني دوراً عظيماً للفئات الضعيفة ويوفرون ما في وسعهم. ولكن لا تزال لدينا، نحن النساء، الكثير من الاحتياجات. وهذه ليست الحياة التي اخترناها".

إن قدرة شعب جنوب السودان على الصمود جديرة بالثناء، غير أن هذا ليس كافياً لتغيير هذا المسار. وهناك حاجة إلى دعم المجلس. سأختتم بياني بثلاث رسائل.

أولاً، يتعين التنسيق بين الاستجابة الدولية والجهود الإنسانية والإنمائية فضلاً عن جهود بناء السلام لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة. وهناك حاجة إلى الاستدامة بواسطة الملكية الوطنية للخدمات الأساسية، وينبغي أن تعزز الجهود القيادة والحلول المحلية متى وحيثما أمكن ذلك. ويجب علينا أن نكفل حماية المدنيين والمساءلة عن انتهاكات حقوق الإنسان طوال هذه العملية.

ثانياً، يجب ضمان سلامة العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية وأصولهم. ويتعين على الحكومة وجميع أطراف النزاع اتخاذ الإجراءات اللازمة في ذلك الصدد. ويجب وضع حد للإفلات من العقاب على الهجمات المستمرة على العاملين في المجال الإنساني وأصولهم.

أخيراً، هناك حاجة ماسة إلى تمويل كبير مرن، مبكر وغير مخصص لتلبية الاحتياجات الإنسانية المتزايدة التي وصفتها هنا، بما في ذلك لمنع التدهور الخطير للأمن الغذائي في جنوب السودان.

بيد أن هناك الكثير الذي ينبغي القيام به في جميع أنحاء البلد بينما لا تزال الموارد شحيحة ولم تكن تدابير التخفيف من أثر الفيضانات على مر السنين كافية لمنع هذه المأساة السنوية التي يمكن توقعها والوقاية منها. ومن الضروري اتخاذ إجراءات جماعية بشأن التخفيف من أثر المناخ والتكيف معه في السنوات القادمة.

لا يزال أكثر من مليوني شخص نازحين وأكثر من ٢,٣ مليون من مواطني جنوب السودان لاجئين. ولكي يعود هؤلاء إلى ديارهم يتعين على جنوب السودان معالجة المسائل التي تسبب النزوح: انعدام الأمن ومخاطر الأجهزة المتفجرة، ومشاكل الإسكان والأراضي والممتلكات التي لم تحل بعد، علاوة على نقص الخدمات الأساسية. كما يتعين التخطيط لكي تتحول مواقع النازحين إلى مستوطنات دائمة. باختصار، هناك حاجة إلى حلول دائمة.

إن الشركاء في المجال الإنساني ملتزمون بالبقاء في الميدان وإنجاز مهامهم. بيد أن جنوب السودان لا يزال مكاناً خطيراً لهؤلاء العاملين، حيث قتل حتى الآن من هذا العام أربعة منهم أثناء تأدية واجبهم. وفي الشهر الماضي، أفادت التقارير بأن جماعة مسلحة هاجمت عيادة في مقاطعة بيبور ونهبت إمدادات غذائية كانت موجودة هناك، وهذه الأحداث غير مقبولة.

تهدف خطة الاستجابة الإنسانية لهذا العام إلى مساعدة ٦,٨ مليون شخص وتمكننا من الوصول إلى حوالي ٣,١ مليون شخص بينما لم نتضمن من مساعدة الباقين بسبب نقص الموارد وليس لعدم الالتزام، إذ لم تُمول خطة الاستجابة الإنسانية البالغة ١,٧ مليون دولار إلا بنسبة ٢٦ في المائة.

لقد اضطر برنامج الأغذية العالمي إلى إعادة ترتيب أولويات برنامجه للمساعدة الغذائية. لذلك سنستهدف الآن حوالي ٤,٥ مليون شخص بدلاً من ٦ ملايين شخص في بداية الخطة، مما يعرض المزيد من الناس لزيادة خطر المجاعة. كما اضطرت منظمة الأغذية والزراعة إلى الحد من خطط توزيع البذور، الأمر الذي يقلل من قدرة المجتمعات المحلية على تلبية حاجتها من الطعام.

كاجو كاجي ونيمولي وأجزاء أخرى من البلد. فهذا البلد مفتت وينزف بشدة. وعقب توقيع الاتفاق، لاح الأمل لشعب جنوب السودان. ومع ذلك، فمن المفارقات أن الموجات المتفرقة من النزاعات القبلية وشذتها لا تزال تحير الكثيرين. ولا تزال النساء والفتيات على وجه الخصوص يواجهن تهديدا وشيكا يتمثل في العنف الجنسي المتصل بالنزاع والعنف الجنسي والجنساني حتى في الحالات التي لا يوجد فيها نزاع دائر، بما في ذلك في العاصمة جوبا. وحالات اغتصاب الضحايا وقتلهن آخذة في الازدياد. ولئن كان من المهم الاعتراف بأن هناك جهودا جارية نحو عمليات لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وإنشائها، فإن العمليات الهامة الأخرى، مثل صياغة دستور، قد تباطأت إلى حد كبير ويبدو أيضا أنه يجري إحباط عملية إصلاح الإدارة المالية العامة التي بُشرنا بها كثيرا. ويواجه البلد فجوات مؤسسية هائلة من حيث الهياكل والثقافة المؤسسية.

وليس هناك شك في أن شعب جنوب السودان يريد أن تتاح له الفرصة لاختيار قاداته والمشاركة في تصميم خطة تقدمية للبلد. ومع ذلك، لا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تمت مساعدة جنوب السودان بالدعم التقني اللازم، أولا لتمكينه من تعزيز قدرة المؤسسات والموظفين اللازمين لإجراء انتخابات ذات مصداقية؛ وثانيا، تهيئة بيئة مواتية لعمل وسائل الإعلام الحرة والمشاركة المدنية دون ترهيب أو انتقام؛ وثالثا، تعزيز الإطار القانوني اللازم. وإلى أن نحقق ذلك، واستنادا إلى عملي مع مواطني جنوب السودان من مختلف مشارب الحياة وفي سياق عملية لوضع السيناريوهات، سيصدر بشأنها التقرير، المعنون "سيناريوهات لجنوب السودان ٢٠٢٥"، في ٢٢ حزيران/يونيه، هناك إدراك واضح لأن البلد لديه فجوات خطيرة في العديد من جوانب الحكم الوطني. ويساهم ذلك بشكل كبير في الاضطرابات، ولا يمكن لبلد في الحالة التي يعيشها جنوب السودان حاليا إجراء انتخابات ذات مصداقية دون دعم دولي كاف. ولذلك، فإنني أوصي مجلس الأمن بشدة وأنشده أن ينظر في إشراك الأمم المتحدة في تنظيم وإجراء الانتخابات الوطنية المرتقبة لجنوب السودان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة مضوي على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ميريكاجي.

السيدة ميريكاجي (تكلمت بالإنكليزية): يشرفني كثيرا وأتواضع في الوقت نفسه للدعوة الموجهة إلى لتقديم إحاطة إلى مجلس الأمن خلال هذه الجلسة المكرسة لمناقشة الحالة في بلدي الحبيب. أخطب المجلس اليوم، ليس بصفتي الأمينة العامة لبرنامج رصد ومراقبة المشاركة الديمقراطية في جنوب السودان، بل بصفتي ناشطة من جنوب السودان.

أود أن أؤكد أهمية هذه الجلسة، خاصة عندما نشعر نحن شعب جنوب السودان بالكثير من الريبة ونواجه وضع اقتصاديا متدهورا يتسم بارتفاع أسعار السلع الغذائية الأساسية، علاوة على تقلص حيز المشاركة المدنية وتساعد العنف وانتهاكات حقوق الإنسان. وعلى الرغم من ذلك يتوقع بلدي إجراء انتخابات وفقا للاتفاق.

يبدو أن التزام الأطراف ليس كافيا بالتنفيذ الكامل للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان الموقع في عام ٢٠١٨. ومن المهم التسليم بأن صلاحية الاتفاق ستنتهي خلال بضعة أشهر بينما تخفق الأطراف بوضوح في تنفيذ العناصر الأساسية للاتفاق الذي تفاوضت عليه ووقعته. ويظل السؤال الجوهرى: ما هي الخطوة التالية لشعب جنوب السودان؟

يجب علينا زيادة الضغط وحث الدول الضامنة لاتفاق السلام على دعم شعب جنوب السودان في وضع خريطة طريق محددة للبلد عند انتهاء صلاحية الاتفاق.

ولا يزال استمرار العنف والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في البلد يسببان المزيد من الأذى وانعدام الأمن. وربما يكون جنوب السودان أحد أكثر الأماكن التي تتسم بانعدام الأمن لجميع الأشخاص. ومما يؤسف له أن هناك نمطا لموجة النزاع التي لا يمكن التنبؤ بها في البلد فيما يبدو. فبينما لا تزال ذكريات العنف في تامبورا/يامبيو وكيغوانغ وأجزاء أخرى من البلد حية، نشب نزاع مماثل في

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد هابسوم والسيدة مضوي على إحاطتهما الشاملتين اليوم، وأشكر الممثل الخاص للأمين العام على إثارته إمكانية قيام المجلس بزيارة إلى جوبا، والتي سينظر فيها وفد بلدي. ولكن في غضون ذلك، نتطلع إلى الزيارة التي سيقوم بها فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان إلى جوبا بحلول نهاية العام. وأشكر السيدة مضوي على رسائلها إلى المجلس، والتي سننظر فيها بجدية. وأود أن أعرب عن الشكر والتقدير بصفة خاصة للسيدة ميريكاجي لمشاطرتها أفكارها الثاقبة وتوصياتها الهامة جداً مع مجلس الأمن.

تشعر الولايات المتحدة مرة أخرى بالقلق البالغ لسماعها عن حادث عنف وحشي آخر طال المدنيين في جنوب السودان، بمن فيهم النساء والأطفال. ويهالنا بشكل خاص الجرائم المروعة التي ارتكبت في وقت سابق من هذا العام في مقاطعة لير بولاية الوحدة، حيث قتل، كما سمعنا، شباب مسلحون من مقاطعتي كوج وماينديت، بناءً على أوامر من مفوض المقاطعة كوانغ بيل ومفوض مقاطعة ماينديت غاتلوك نيانغ، ٧٢ مدنياً واغتصبوا أكثر من ٦٠ امرأة وقتلوا واعتدوا على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. وعلمنا من بيان صحفي صدر في ٢٥ نيسان/أبريل عن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أن بعض المدنيين أحرقوا أحياء، فيما قُطعت رؤوس آخرين، من بينهم طفل. وروت اثنتان من الناجيات من آثار العنف الجنسي إنهما تعرضتا للاغتصاب والاغتصاب الجماعي مراراً وتكراراً.

ومن المروع أن حوادث العنف الجنساني كهذه شائعة جداً وتستمر في الازدياد في جنوب السودان مع الإفلات من العقاب. ووفقاً للتقارير الأخيرة الصادرة عن البعثة، زادت حوادث العنف الجنساني في الربع الأول من هذا العام بنسبة ١٢٥ في المائة مقارنة بنفس الإطار الزمني في العام الماضي. ويود وفد بلدي أن يوضح أن هؤلاء الضالعين في تخطيط أو توجيه أو ارتكاب أي أعمال تنطوي على عنف جنسي وجنساني يمكن أن يخضعوا لجزاءات الأمم المتحدة.

تواصل جماعات المجتمع المدني على مستوى العالم إعلاء أصوات المواطنين العاديين والأشخاص المهمشين والمجتمعات المهمشة. إنها خدمة اختار كل واحد منا طوعاً أن يؤديها لصالح البشرية. ويسهم دور المجتمع المدني على الصعيد العالمي بطرق عديدة في عمليات بناء الدولة والأمة. ومما يبعث على الإحباط أن يتم خنق الفضاء المدني عمداً. إن مجموعات ومنظمات المجتمع المدني ليست ضد الدولة، بل هي تكمل الأدوار التي أهملتها الدولة. وبغية تعزيز إسهام المجتمع المدني، أوصي بنقطتين. أولاً، ينبغي أن ننشئ مننديات دورية يمكن للمجتمع المدني أن يتعاون فيها مع قيادة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من أجل تيسير التفاعل والتحليل داخل البلد بشكل أفضل. وثانياً، ينبغي لمجلس الأمن أن يأذن للبعثة بتيسير أو استضافة تفاعلات دورية مع الحكومة والمجتمع المدني أو جماعات المواطنين لبناء الثقة ودعم التفكير الاستراتيجي للبلد.

في ختام ملاحظاتي، أود أن أعرب عن تقديري للمجلس على إتاحة هذه الفرصة لتقديم إحاطة إليه. وأحث المجلس وجميع أجهزة الأمم المتحدة على الاستثمار في الآليات القائمة لدعم عمل المجتمع المدني على الصعيد العالمي وتشجيع التشاور الدوري مع جماعات المجتمع المدني على الصعيد العالمي بغية إعلاء أصوات المواطنين الذين قد لا تتاح لهم الفرصة للإعراب عن شواغلهم من خلال الأجهزة الحكومية أو من خلال الوكالات الإنسانية العاملة في الميدان.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السيدة ميريكاجي على إحاطتها.

أود أن أوجه انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507، التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم في غضون خمس دقائق أو أقل، تمشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة من الجلسات المفتوحة بطريقة أكثر فعالية.

وأعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

السودان، الذي يعتمد على إيصال المساعدات الإنسانية الأساسية والمساعدات الإنسانية المنقذة للحياة. وأنضم إلى الآخرين في إدانتهم القاطعة للهجمات على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية الذين يقدمون هذه المساعدات المنقذة للحياة. ف العاملون في هذا المجال ينبغي ألا يتعرضوا للتهديد باستخدام العنف لمجرد سعيهم إلى أداء عملهم.

ونهيب بالمسؤولين في جنوب السودان أن يكفلوا أوجه السلامة والأمن للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية وللمنظمات الإنسانية، وأن يعملوا كما أشار السيد هابسوم على الحد من العقبات البيروقراطية التي تحول دون إيصال المساعدات الإنسانية بدلا من وضع عراقيل جديدة.

وأخيرا، وعلى الرغم من حدوث بعض التحسن خلال العام الماضي، لا يزال القلق يساور الولايات المتحدة إزاء تنامي انتهاكات اتفاق مركز قوات حفظ السلام خلال الفترة المشمولة بتقرير الأداء. ومن بين هذه الانتهاكات استمرار العراقل التي تعترض حرية حركة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، وفرض ضرائب ورسوم وقيود لا مبرر لها على البعثة والمتعاقدين معها، واعتقال اثنين من أفرادها، في انتهاك واضح لإجراءات الاعتقال والاحتجاز بموجب اتفاق مركز القوات.

ونذكر حكومة جنوب السودان بأنها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة أوجه السلامة والأمن وحرية التنقل للأفراد التابعين للأمم المتحدة ولأصولها، ونذكرها كذلك بأن جميع انتهاكات اتفاق مركز القوات غير مقبولة.

إن شعب السودان وفريق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان يحتاجان، أكثر من أي وقت مضى، إلى دعمنا الموحد في المجلس للتقدم نحو تحقيق السلام والعدالة وانتخابات حرة ونزيهة.

السيد راغوتا هالي (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد نيكولاس هابسوم، ومديرة العمليات

وينبغي للدولتين العضوين الدائمين - الصين وروسيا - اللتين تعرقلان بشكل روتيني تحديد أسماء المرشحين للإدراج في قوائم الجزاءات وتضعان قيودا أو عقبات لا مبرر لها أمام إعادة تعيين خبراء لجان الجزاءات وتسعيان عموما إلى إضعاف قدرة المجلس على استخدام أداة الجزاءات بفعالية، إدراك التكاليف البشرية المترتبة على أعمالهما. وتمشيا مع القانون الدولي، ننضم إلى المتكلمين الآخرين في دعوة المسؤولين والحكومة في جنوب السودان إلى محاسبة جميع المسؤولين عن ارتكاب الانتهاكات والتجاوزات في ولاية الوحدة ونشدد على أن المسؤولية الرئيسية لحكومة جنوب السودان هي كفالة حماية مدنييها، بمن فيهم النساء والأطفال. ونعلم أن ثمة دورا حاسما لحفظة السلام في ذلك الصدد أيضا، ونشيد بالسيد هابسوم وبالبعثة على النشر السريع لحفظة السلام. فقد أدى عملهم السريع على الصعيد المحلي وعلى مستوى الولايات وعلى الصعيد الوطني لاستعادة الهدوء في ولاية الوحدة إلى إنقاذ الأرواح.

ولكن كما ذكرنا الممثل الخاص للأمين العام، لن يتسنى تحقيق سلام دائم وعادل دون إحراز تقدم سياسي. وفي هذا الصدد، تشاطر الولايات المتحدة الأمين العام قلقه إزاء بطء تنفيذ واستكمال العناصر الحاسمة في الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان قبل نهاية الفترة الانتقالية في شباط/فبراير ٢٠٢٣. وندعو حكومة جنوب السودان إلى التنفيذ الكامل للاتفاق المنشط، بما في ذلك الانتهاء من الترتيبات الأمنية، واستكمال عملية شاملة للجميع لصياغة الدستور وإنشاء المؤسسات الانتقالية وتوفير الموارد لها. وكما سمعنا من ممثلة المجتمع المدني، كفالة حيز مدني حر ومفتوح للانتخابات. كما سمعنا للتو، يعاني جنوب السودان من أسوأ أزمة إنسانية في تاريخه، وهناك ٨,٩ مليون شخص في حاجة ماسة إلى المساعدة الإنسانية.

تقدم الولايات المتحدة حوالي بليون دولار كل عام لدعم المساعدات الإنسانية المنقذة للحياة لشعب جنوب السودان. وننضم إلى الآخرين في حث المجتمع الدولي على مواصلة تقديم الدعم لشعب جنوب

إننا نقدر ما تبذله بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان من جهود لإيصال المساعدات الإنسانية إلى المحتاجين، ولا سيما في المناطق التي تضررت من الفيضانات.

ولا تزال الحالة الأمنية هشة في بعض المناطق على الرغم من انخفاض عدد حوادث العنف بوجه عام. ونأمل أن تتمكن جهود الوساطة التي تبذلها جماعة سانت إيجيديو من مساعدة الأطراف غير الموقعة والحكومة على التوصل إلى تفاهم قريباً. ونلاحظ أيضاً الدور الذي تضطلع به بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لحماية المدنيين في موقع ملكال وللتخفيف من حدة النزاع بين الطوائف.

ونرحب بتحسين سبل التواصل بين الحكومة والبعثة. هذا التطور له أثر إيجابي سيسر من عمليات البعثة، وهو ما يتضح من انخفاض عدد حالات خرق اتفاق مركز القوات. ونحيط علماً أيضاً بالنهج المتكامل والمشارك بين البعثات، بما في ذلك إنشاء قواعد عمليات مؤقتة.

إننا نقدر الجهود التي تبذلها البعثة لدعم سيادة القانون ومؤسسات المساءلة عن طريق مساندة المحاكم الخاصة والمحاكم المتنقلة ووضع إطار لبرامج حماية الضحايا والشهود. وستساعد وزارة بناء السلام في جنوب السودان التي أنشئت مؤخراً على تحسين فهم متطلبات بناء السلام.

لقد كانت الهند أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان منذ إنشائها قبل عقد من الزمن. وفي الوقت الحاضر، لدينا ما يقرب من ٣ ٣٠٠ جندي يخدمون في البلد. وإلى جانب ولايتها الأساسية المتمثلة في حماية المدنيين وتوفير الخدمات الطبية، تسهم الوحدة الهندية أيضاً في تحقيق التنمية المستدامة والرفاه لشعب جنوب السودان. وعلى مر السنين، تجاوزت جهود حفظة السلام الهنود مجرد تلبية نداء الواجب واضطلعوا بمجموعة متنوعة من المهام الهندسية، وقدموا خدمات صحية، ونظموا معسكرات التوعية التربوية.

وما فتئت المساهمات البارزة لحفظة السلام الهنود تحظى بالإشادة باستمرار، بما في ذلك من جانب الأمم المتحدة. وكان أحدث

بالنيابة في مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة غادة مضوي، وممثلة المجتمع المدني، السيدة لورنا ميريكاجي، على إحاطاتهم الزاخرة بالمعلومات.

تجلت التطورات السياسية والأمنية الإيجابية في جنوب السودان في تقرير الأمين العام (S/2022/468) وعززتها الإحاطة التي قدمت اليوم. إن التزام القادة بالاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جنوب السودان قد تجسد في ما تحقق من حيث استكمال تشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله، وطرح تشريعات مهمة، من بينها مشروع قانون عملية وضع الدستور، والاتفاق على تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية الذي أسهب فيه الممثل الخاص للأمين العام للتو. ونعرب عن تقديرنا للدور الذي اضطلع به السودان في دعم الأطراف من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية.

كما انصب الاهتمام مجدداً على تحقيق المصالحة، حيث بدأت عملية تشاورية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح. وتلك تطورات مهمة وينبغي الإشادة بها على النحو الواجب.

وللمضي قدماً في الأشهر المقبلة، من الضروري أن تحرز سلطات جنوب السودان المزيد من التقدم بشأن تخرج القوات، وتفعيل القوات الموحدة اللازمة، وإعداد التشريعات المتعلقة بالانتخابات، ووضع صيغة نهائية للجدول الزمني للانتخابات. ونحن على قناعة بأنه يمكن إحراز التقدم في مسألة إجراء الانتخابات في الأشهر المقبلة بدعم من بلدان المنطقة والمجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية. وفي ذلك الصدد، نحيط علماً بعملية التقييم الثلاثية التي أجريت في آذار/مارس بين الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة.

وعلى الصعيد الاقتصادي، ظل الوضع مستقراً نسبياً، ومن المتوقع أن ينمو إجمالي الناتج المحلي بشكل إيجابي في عام ٢٠٢٢. بيد أن الحالة الإنسانية لا تزال يبعث على القلق، إذ يحتاج ما يقدر بنحو ٨,٩ مليون نسمة إلى مساعدات إنسانية. ويتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك الأمم المتحدة، أن يكثف جهوده لمساندة الحكومة.

وأود أن أنوه بالتقدم المحرز في هذا الربع من العام، ولا سيما الاتفاق الأخير بشأن هيكل القيادة والتحكم للقوات الموحدة الضرورية. وهذه خطوة مهمة للمضي قدما نرحب بها أيما ترحيب.

إن التوصل إلى اتفاق شيء، والتنفيذ شيء آخر، لذلك من المؤسف أنه لم يتم الالتزام بالجدول الزمني لتخريج القوات الموحدة اللازمة. وننتظر الإجراءات العاجلة التي دعا إليها الأمين العام من أجل تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية تنفيذًا كاملاً. ومن الضروري استمرار أي زخم يحققه الاتفاق الأخير بشأن القوات الموحدة لكي تولى الفترة الانتقالية ما تستحقه من أهمية عاجلة.

ولا تزال مسألة الأمن تشكل شاغلا رئيسيا نظرا لاستمرار العنف في جميع أنحاء البلد بين الحكومة والقوات الموالية للمعارضة. وينبغي أن يدفعنا ذلك جميعا إلى التشكيك في وجود التزام حقيقي لدى الطرفين بوقف إطلاق النار.

وبالمثل، فإن توفير الحماية العاجلة للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية ولأصول المنظمات الإنسانية أمر بالغ الأهمية؛ لقد سمعنا ذلك بوضوح شديد من السيدة مضوي هذا الصباح. ولما كان مواطنو البلد يواجهون فترة من انعدام الأمن الغذائي الحاد، فإن الحد الأدنى الذي ينبغي أن نتوقعه هو تمكين العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية من أداء واجباتهم بأمان.

ومما يدعو إلى الأسف الشديد أن أربعة من أولئك العاملين قتلوا خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير وحدها، كما ذكرت السيدة مضوي.

وتبرز الهجمات الأخيرة ضرورة تعزيز الجهود المبذولة على تلك الجبهة. وفي ذلك الصدد، نشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، لكن لا يمكن أن نتوقع منها أن تتحمل ذلك العبء بمفردها.

ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استمرار خنق الحيز المدني الذي أبلغ عنه الأمين العام (S/2022/468). وإذا كانت حكومة جنوب السودان جادة في إجراء الانتخابات، فلا يجب حجب حرية الكلام والتجمع والتعبير فحسب، بل يجب أيضا تغذيتها وتشجيعها بهمة،

مثال على ذلك في نيسان/أبريل من هذا العام حين مُنح أكثر من ١٠٠ من حفظة السلام الهنود الذين يخدمون في ولاية أعالي النيل ميدالية السلام الصادرة عن الأمم المتحدة لعملهم المتميز المتعدد الأوجه. وشمل التكريم حفظة السلام الهنديين، اللواتي ما فتئن يناصرن قضية الوقاية من الأمراض ويدمجن منظورا جنسانيا في أنشطة حفظ السلام من خلال شن حملات توعية وتقديم التدريب على سبل كسب الرزق.

ونؤمن بأن جنوب السودان في مرحلة التحول هذه بحاجة إلى الدعم المخلص من قبل المجتمع الدولي، بما في ذلك الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويجب على المجتمع الدولي، بما في ذلك المجلس، بذل ما في وسعه لمعالجة الشواغل التي أثارها جنوب السودان مرارا فيما يتعلق بالجزءات، بما في ذلك حظر الأسلحة والتدابير محددة الأهداف.

وفي الختام، تدرك الهند تماما التحديات التي يواجهها جنوب السودان في سعيه لتحقيق السلام والاستقرار. وقد قدمت الهند الأدوية الأساسية المنقذة للحياة في عام ٢٠٢٠، وكذلك في عام ٢٠٢١ خلال جائحة مرض فيروس كورونا. وقدمت الهند أيضا مساعدات من الحبوب الغذائية إلى المتضررين من الفيضانات، وأعدت مخيما لتكوين أطراف اصطناعية للأشخاص المبتورة أطرافهم في جوبا سيسقيدهم منه أكثر من ٥٠٠ فرد. كما اختتمنا مؤخرا دورة خاصة لبناء قدرات دبلوماسيين من جنوب السودان.

وسنواصل، من جانبنا، مساندة جنوب السودان وشعبه في مساهمتهما نحو تحقيق سلام مستدام وبناء مستقبل مزدهر.

السيدة موران (أيرلندا) (تكلمت بالإنكليزية): أولا، أود أن أشكر نيكولاس هايسوم وغادة مضوي على تقييميهما الصريحين جدا للحالة. وأود أيضا أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام على اقتراحه بزيارة المجلس، ونرحب ترحيبا حارا بنظر المجلس في ذلك. وأود أيضا أن أثني على السيدة لورنا ميريكاجي، ممثلة المجتمع المدني التي قدمت لنا إحاطة، وأن أشكرها على رؤاها. إنه لأمر طيب أن نراها معنا في المجلس مرة أخرى، ونتشاطر تماما الشواغل التي أعربت عنها اليوم.

كما درجنا عليه، ما برحنا على استعداد لتقديم المساعدة، ولكن القيادة والمبادرة يجب أن تأتي من الداخل. ولن تكفي إعادة بناء القدرات وحدها. ويتطلب التغيير الإرادة والمثابرة للقيام بالعمل العاجل اللازم من أجل رفاه البلد وأمنه وتقدمه.

السيد غوميس روبليدو فريوسكو (المكسيك) (تكلم بالإسبانية):
باسم وفدي، أشكر الممثل الخاص للأمين العام هاييسوم؛ وأشكر كل من المديرية بالنيابة للعمليات والدعوة في شعبة مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة مضوي؛ والسيدة لورنا ميريكاجي، على إحاطاتهم صباح اليوم. وأرحب أيضا بحضور الممثل الدائم لجنوب السودان.

يحيط وفدي علما بالتطورات الأخيرة في تنفيذ الاتفاق المنشط بشأن حل الصراع في جمهورية جنوب السودان، بما في ذلك أداء أعضاء مجالس الولايات اليمين الدستورية، وبالتالي المحرز بفضل اتفاق ٣ نيسان/أبريل فيما يتعلق بهياكل قيادة القوات الموحدة، والتقدم المحرز فيما يتعلق بلجنة الحقيقة، والمصالحة ولأم الجراح. ونقر أيضا بديناميات التعاون الإيجابي بين الشركاء الإقليميين في عملية السلام. ومن المهم أن تستمر التطورات في ذلك الاتجاه مع جهود داعمة.

بيد أن تنفيذ الاتفاق المنشط لا يزال متأخرا كثيرا عن الموعد المحدد. ونحث جميع الأطراف على إحراز تقدم بشأن المسائل المعلقة، وخاصة في مجال الأمن، ووضع خريطة طريق لاستكمال العملية الانتقالية. لقد حان الوقت للتركيز على شعب جنوب السودان والتخلي عن استمرار المواجهة السياسية. ونشدد على الأطر التشريعية المتعلقة بعملية وضع الدستور والانتخابات. وفي هذا الصدد، تكرر المكسيك الدعوة إلى الامتثال لحصة الـ ٣٥ في المائة من مشاركة المرأة في المؤسسات المنشأة بموجب الاتفاق.

بالتوازي مع المسائل السياسية، يساور وفدي القلق إزاء استمرار التوترات على الصعيد دون الوطني، وهي تطورات أدت إلى التشرذم وتفاقم الحالة الإنسانية. ومن المؤسف أن نشهد زيادة كبيرة في العنف القائم على نوع الجنس، بما في ذلك حوادث العنف الجنسي المتصلة

كجزء من مجموعة المعايير الأساسية لضمان عملية انتخابية مشروعة لا تتحول إلى عنف.

إن هذا العمل يمكن أن يفرقة المجتمع المدني التي تسعى إلى رؤية جنوب السودان ينعم بالمزيد من السلام، ويشمل المزيد من الناس، كما سمعنا من لورنا ميريكاجي، ومن شأنه أن يساعد على غرس الأمل الضروري جدا في نفوس شبابه. وترى أيرلندا أن مستقبل الدولة الفتية يمكن قياسه على نحو أفضل من خلال وضع المرأة، ومشاركتها في الحياة العامة، ورفاه الأطفال والشباب، بدلا من زيادة تدفق الأسلحة إلى البلد.

نشعر بالجزع إزاء الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان المبلغ عنها، بما في ذلك تلك المرتكبة ضد الأطفال، فضلا عن المعدل المروع للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، ونحضر حكومة جنوب السودان على محاسبة الجناة، ودعم الناجين، واتخاذ ما يلزم من تدابير لمنع وقوع حوادث في المستقبل. وفي ذلك الصدد، أود أن أرحب بالدعم المقدم للضحايا الذي أشار إليه الممثل الخاص للأمين العام في إحاطته.

أشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان في مجال تكتنّفه التحديات، وأذكر بأن البعثة تحتاج إلى دعم الحكومة للوفاء بولايتها. والزيادة الأخيرة في الانتهاكات المبلغ عنها لاتفاق مركز القوات، بعد الاتجاه التنازلي المشجع في هذه الانتهاكات، تهدد بالإضرار بالثقة التي بُنيت بشق الأنفس. ونأمل أن نرى تحسنا في تلك المعدلات في التقرير القادم.

ويمكن إحراز تقدم كبير في الأشهر الثمانية المتبقية من الفترة الانتقالية، ومن الجوهري تنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية لذلك. وتحتاج قوات الأمن إلى القيادة، والتوجيه، والوحدة، والعزيمة. ولن يخفف رفع الحظر المفروض على الأسلحة من انعدام تلك المبادئ. وعلاوة على ذلك، فإن المنظمات النسائية في جنوب السودان وبناء السلام من النساء على نحو خاص عناصر أساسية في بناء السلام الدائم في البلاد والاستجابة للآزمات عند نشوئها. ويجب أن تدعمها الحكومة وتحميها من التهديدات والأعمال الانتقامية.

السيدة إيفستينغينا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية):
نشكر الممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هابسوم على إحاطته. لقد استمعنا بعناية إلى الإحاطة التي قدمتها السيدة غادة مضوي، المديرية بالنيابة لشعبة العمليات والدعوة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية؛ وممثلة المجتمع المدني في جنوب السودان السيدة لورنا ميريكاجي. ونرحب بمشاركة الممثل الدائم لجنوب السودان، السيد أكوي بونا مالوال، في جلسة اليوم. ونحيط علما بالتقرير الأخير للأمين العام (S/2022/468) عن البلد، وعمل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة فيه.

يؤيد الاتحاد الروسي الجهود الدولية الرامية إلى استقرار الحالة في جنوب السودان، وتعزيز السلام والأمن في ذلك البلد. ولا يزال الاتفاق المنشط بشأن حل النزاع في جمهورية جنوب السودان فاعلا، ويجري الحفاظ على وقف إطلاق النار إلى حد كبير. ونعتقد أن الاتفاق الذي وقعه سلفا كبير والنائب الأول للرئيس رياك مشار في أوائل نيسان/أبريل الرئيس بشأن إنشاء قيادة موحدة للقوات المسلحة سيمثل إسهاما كبيرا في حل تلك المسائل. ونعتقد أن من الأهمية بمكان التعجيل بعملية تشكيل جيش موحد.

إن التنفيذ التدريجي لجميع أحكام الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان أمر ضروري. ونرحب بالاهتمام الخاص الذي توليه جوبا لعملية المصالحة. ونلاحظ أنه تم الآن إنشاء برلمان انتقالي وبدأ العمل في صياغة مشاريع القوانين الرئيسية، بما في ذلك إعداد دستور دائم. ونؤيد اعتزام قيادة جنوب السودان إجراء أول انتخابات في تاريخ الدولة في عام ٢٠٢٣. وشأننا شأن الأمين العام، نأمل أن تتمكن الأطراف السودانية قريبا من الاتفاق على جدول زمني للانتخابات وخريطة طريق واضحة لاستكمال الفترة الانتقالية.

ولا تزال الحالة الأمنية في مختلف المناطق تشكل تحديا. ويساورنا القلق إزاء اندلاع أعمال عنف في ولايتي أعالي النيل والوحدة. وفي الوقت نفسه، نلاحظ الانخفاض العام في عدد الاشتباكات القبلية واستعداد عدد متزايد من اللاجئين والنازحين داخليا للعودة إلى ديارهم

بالصراع. وتقع على عاتق سلطات جنوب السودان مسؤولية حماية المدنيين وضمان محاسبة الجناة.

وعلاوة على ذلك، لا تزال الآثار الضارة لتغير المناخ تشكل تهديدا لسبل عيش الأغلبية الكبيرة من السكان الضعفاء أصلا. ولا يمكن إنكار العواقب من حيث انعدام الأمن الغذائي وزيادة احتمال حدوث توترات بين القبائل. ولذلك، يتحتم إدماج المخاطر الأمنية المتصلة بالمناخ في الإنذار المبكر، والوقاية، والتخفيف من آثارها وحشد الجهود لها.

في بيئة بالغة التعقيد، لا تزال تجري عرقلة العمليات الإنسانية في مختلف أنحاء البلد، سواء نتيجة للقتال، أو المتطلبات البيروقراطية، أو القيود المفروضة على نقاط التفتيش التي تعوق حركتها. والاتجاه المتزايد في الهجمات المتعمدة ضد العاملين في المجال الإنساني وسرقة إمداداتهم أمر يبعث على القلق. وندعو جميع الأطراف إلى احترام القانون الإنساني الدولي ومركز العاملين في المجال الإنساني وممتلكاتهم.

وبالمثل، نحث السلطات على ضمان حماية العاملين في المجال الإنساني وتمكينهم من القيام بعملهم. وفي ذلك الصدد، نردد نداء الأمين العام إلى الحكومة للتراجع عن القرار الذي اتخذته مؤخرا وزارة الشؤون الإنسانية وإدارة الكوارث بشأن الطلب من الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقديم وثائق إضافية، مما يعوق عمل المنظمات بدون مبرر. وندعو جميع الأطراف إلى ضمان أمن بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وحرية تنقلها.

في الختام، أسترعي الانتباه مرة أخرى إلى التحدي الذي يشكله الاتجار بالأسلحة على جنوب السودان والمنطقة على حد سواء. وأي تنقيح لحظر الأسلحة يجب أن ينبع من الحالة في الميدان، وقدرة السلطات على مراقبة تدفقات الأسلحة غير المقيدة. وما دامت الأسلحة متاحة على نطاق واسع، ستفضل بعض الجهات الفاعلة طريق العنف على الحوار السياسي وستظل تشكل خطرا على العمليات الإنسانية وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان نفسها.

جوانب حالة البلد. وسيواصل الاتحاد الروسي العمل على أساس أن آليات الأمم المتحدة يجب أن تتصرف بنزاهة وعلى أساس معلومات تم التحقق منها.

السيدة جيكوبز (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام هابيسوم والسيدة مضوي والسيدة ميريكاجي على إحاطاتهم المفيدة، ونرحب ترحيباً حاراً بمشاركة ممثل جنوب السودان في جلسة اليوم. تشيد المملكة المتحدة بفريق بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والممثل الخاص للأمين العام هابيسوم على جهودهم المتواصلة لبناء السلام الدائم وحماية المدنيين ودعم التخطيط للانتخابات. وسأركز اليوم على الحالة الإنسانية وحالة حقوق الإنسان، فضلاً عن تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

إن الحالة الإنسانية، على النحو الذي حدده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، مثيرة للقلق، حيث يقدر الآن أن ٨,٩ مليون شخص بحاجة إلى المساعدة وأن قرابة ثلثي السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي الذي بلغ مستوى الأزمة أو ما هو أسوأ. ونحث حكومة جنوب السودان على الحد من العقوبات المادية والبيروقراطية والوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق السلام للسماح بوصول المساعدات الإنسانية دون عوائق. ولا تزال حالة حقوق الإنسان أيضاً تثير قلقاً عميقاً، ويتضح ذلك من التقارير المروعة عن العنف والقتل والعنف الجنسي الواسع النطاق، كما وصف مقدمو الإحاطات اليوم. ويشمل ذلك مقاطعة لير، حيث نزح أكثر من ٢٥ ٠٠٠ مدني. وندعو حكومة جنوب السودان إلى محاسبة الجناة.

منذ الجلسة الأخيرة التي عقدها المجلس في آذار/مارس (انظر S/PV.8987)، انضمت المملكة المتحدة إلى الآخرين في الترحيب ببعض التقدم المحرز مؤخراً بشأن اتفاق السلام، بما في ذلك هيكल القيادة الموحدة. ويشجعنا أيضاً إدماج اتفاق السلام في الدستور الانتقالي وعرض التشريع على البرلمان. ومع ذلك، من المؤسف أن التقدم بشكل عام لا يزال بطيئاً ومحدوداً للغاية، وأن النقاط المرجعية الحاسمة لم يتم

الدائمة. وندين بشدة أي انتهاكات للاتفاق المنشط وأعمال العنف ضد المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني الذين يعملون في جنوب السودان. ونرى أن الهدف الرئيسي لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ينبغي أن يكون تحقيق استقرار الحالة الأمنية ومساعدة سلطات جنوب السودان في تنفيذ الاتفاق المنشط. وتقع المسؤولية الرئيسية عن معالجة المسائل المتصلة بحماية حقوق الإنسان على عاتق جوبا.

ونعتقد اعتقاداً راسخاً أن حقائق الواقع الجديدة تتطلب تحديث نظام الجزاءات المفروضة على جنوب السودان، بما في ذلك عن طريق تخفيف حظر الأسلحة من أجل المساعدة في تدريب القوات المسلحة وأفراد جهاز الأمن الوطني. ونعتقد أن استحداث نظام إخطار لتبسيط تسليم المعدات العسكرية غير الفتاكة إلى البلد دعماً لتنفيذ اتفاق السلام، وفقاً للقرار ٢٦٣٣ (٢٠٢٢)، المتخذ في ٢٧ أيار/مايو، كان خطوة هامة في ذلك الصدد. غير أن ذلك لن يكون كافياً لتلبية تطلعات جوبا المشروعة، التي يدعمها جيرانها الأفارقة دعماً كاملاً. وينبغي للمجتمع الدولي أن يركز بقدر أكبر على مساعدة السلطات في تنفيذ الاتفاق المنشط وبناء قدرتها على تسوية النزاعات المحلية.

في الختام، وبشكل منفصل، أود أن أرحب بإنشاء جنوب السودان مجلساً وطنياً لحقوق الإنسان. ونأمل أن تهدف جهوده إلى حماية الحقوق والحريات الأساسية لشعب جنوب السودان، مع تعزيز القيم ذات الصلة وتحسين التشريعات، فضلاً عن إبلاغ المجتمع الدولي بمعلومات موثوقة عن حالة حقوق الإنسان في جنوب السودان. وأعتقد أن من المهم تأكيد تلك النقطة في ضوء البيان الذي أدلى به ممثل الولايات المتحدة، والذي ألقى بتعال مرة أخرى دروساً على جنوب السودان، وهو دولة ذات سيادة بقدر ما هي الولايات المتحدة. ولا نرى مبرراً لإظهار هذا النوع من التفوق.

إن على مجلس الأمن مساعدة دولة جنوب السودان الفتية في التغلب على مشاكلها، بما في ذلك المشاكل المتعلقة بالعنف، وتحقيق نتائج حقيقية. ومع ذلك، يجب أن نضع في اعتبارنا كل جانب من

أولاً، يجب تخريج أفراد القوات الموحدة اللازمة ونشرها ويجب تخصيص موارد كافية لعملياتها. وذلك أمر أساسي لتحقيق الاستقرار في البلد وكسر حلقة العنف القبلي وعلى الصعيد دون الوطني. وكما رأينا في جونقلي، لا تزال الجماعات المسلحة تقاتل بعضها بعضاً منذ سنوات في سلسلة من الهجمات الانتقامية، بما في ذلك مرة أخرى هذا الربيع. ويمكن أن يساعد وجود القوات الموحدة اللازمة في تخفيف حدة التوتر بين تلك الجماعات عن طريق ملء الفراغ الحالي في القوات الوطنية.

ثانياً، لطالما وعدت الحكومة بخريطة طريق واضحة لنهاية الفترة الانتقالية، تهدف إلى بدء عملية شاملة للجميع لوضع الدستور وضمان إمكانية إجراء انتخابات حرة ونزيهة. وينبغي أن تكون عملية وضع خريطة الطريق تلك ذات قاعدة عريضة وشاملة للجميع وأن تكون نتيجتها واقعية ولكن طموحة أيضاً، وينبغي أن تبدأ الآن. إن جنوب السودان لا يملك ترف إضاعة المزيد من الوقت.

ثالثاً، ينبغي للحكومة أن توفر الأموال اللازمة دون إبطاء لتنفيذ اتفاق السلام، ولا سيما فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية، التي تشكل عنصراً أساسياً لإحراز تقدم في العملية الدستورية والانتخابات. وإلقاء اللوم في ببطء تنفيذ اتفاق السلام على نقص الموارد ليس مقنعاً. فعائدات النفط في جنوب السودان آخذة في الازدياد.

ومن شأن القضاء على سبل الفساد وزيادة الشفافية والمساءلة أن يسمحاً للحكومة بإعطاء المزيد من الأولوية لتنفيذ اتفاق السلام.

وقد انتقلت الحالة الإنسانية في جنوب السودان من سيئ إلى أسوأ نتيجة لبطء ونتيرة تنفيذ الاتفاق. وفي حين تعمل الجهات الفاعلة الإنسانية بلا كلل للاستجابة للاحتياجات، فإن الاعتماد على الجهات الفاعلة الإنسانية لتقديم جميع الخدمات الأساسية تقريباً لا يمكن أن يستمر للأبد. فبعد مرور أحد عشر عاماً على الاستقلال، لا تزال هناك حاجة ماسة من جانب الحكومة إلى أن تزيد مساعيها واستثماراتها لمعالجة الأسباب الجذرية للأزمة الإنسانية التي طال أمدها. وسيكون من الضروري أيضاً تحسين القدرة داخل بعثة الأمم المتحدة في جنوب

الوفاء بها. وقد أبرز السيد هابسوم عن حق حجم التحدي المتمثل في إنجاز المهام المتبقية في اتفاق السلام، وفقاً للجدول الزمني الحالية. لقد انتظر شعب جنوب السودان بالفعل وقتاً طويلاً جداً من أجل السلام. ومن الواضح أنه يتعين على الأطراف إظهار القيادة والدخول في مناقشات صادقة بشأن الأولويات والجدول الزمني.

وحيث أنه لم يتبق سوى أقل من عام على انتهاء الفترة الانتقالية، نشجع حكومة جنوب السودان على أن تحدد بالتفصيل الخطوات الملموسة التي يتعين عليها اتخاذها من أجل تنفيذ الاتفاق المنشط، ولا سيما فيما يتعلق بوضع الدستور والانتخابات، فضلاً عن الكيفية التي يمكن بها لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان والمجتمع الدولي عموماً دعم البلد. ونشجع أيضاً حكومة جنوب السودان على الاستفادة الكاملة من الدعم المتاح من الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، نتطلع إلى الاجتماع الأول للجنة بناء السلام بشأن جنوب السودان في المستقبل القريب.

في الختام، تكرر المملكة المتحدة دعواتها إلى قادة جنوب السودان من أجل أن يثبتوا للعالم فهمهم للمحنة الشديدة التي يكابدها شعبهم وأن يتحملوا المسؤولية ويتصرفوا في شراكة مع الجهات المانحة والأمم المتحدة لحل الأزمة.

السيدة هايبرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطات على رؤاهم الثاقبة وعلى تزويدهم المجلس بتدقيق وقائعي تمس الحاجة إليه فيما يتعلق بالحالة الراهنة في جنوب السودان. وأود بصفة خاصة أن أشكر السيدة ميريكاجي على توصياتها الملموسة والبناءة.

إذ أنه لم يتبق سوى ثمانية أشهر على انتهاء الفترة الانتقالية، فإن شعب جنوب السودان بحاجة إلى رؤية تحول جوهري في نهج الأطراف تجاه الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان. وهم بحاجة إلى قيادة وطنية، بالأفعال وكذلك بالأقوال. ومن شأن تنفيذ ثلاث أولويات فورية أن يظهر الإرادة السياسية والتزام الأطراف بالتنفيذ الكامل للاتفاق المنشط.

وتغتتم البرازيل هذه الفرصة لشكر النساء والرجال العاملين في بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان على خدمتهم الباسلة. وأود أيضا أن أشكر البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والخبراء المدنيين الذين يشكلون جزءا من بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان وفريق الأمم المتحدة القطري على جهودهم الدؤوبة. وسأعلق على ثلاث مسائل.

أولا، فيما يتعلق بالأمن، نشعر بالقلق إزاء تزايد العنف المتصل بالماشية في ولايات شرق الاستوائية والوحدة وجونقلي. فمن ناحية، نأسف للخسائر الكبيرة في صفوف المدنيين التي تسببت فيها تلك الهجمات والغارات المتواصلة. ومن ناحية أخرى، نقر ونشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لنشر أفرادها في جميع أنحاء جنوب السودان وتحسين قدرة البعثة على التنقل، مما يعزز تحقيق هدفها الأساسي المتمثل في توفير الحماية للمدنيين.

وتتمثل المسألة الثانية في المساعدات الإنسانية. تشكل المستويات الحالية لانعدام الأمن الغذائي والنزوح في جنوب السودان مصدر قلقنا الرئيسي. ولذلك نشيد بالعمل الجوهري الذي تضطلع به الوكالات الإنسانية. وبصرف النظر عن التأكيد مجددا على مدى أهمية خطة الاستجابة الإنسانية لعام ٢٠٢٢، نشدد على أن تحسين وصول المساعدات الإنسانية أمر لا غنى عنه لتلبية الاحتياجات الملحة للملايين من مواطني جنوب السودان.

أما المسألة الثالثة فهي عملية السلام. ونرحب بكل من الاتفاق على الهيكل القيادي للقوات الموحدة اللازمة وتشكيل المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله. ونشيد بصفة خاصة أيضا بالخطوات المؤسسية المتخذة لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح.

وكما دعا الأمين العام في تقريره الأخير (S/2022/468)، ينبغي لجنوب السودان أن يستخدم التنفيذ السليم للاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان باعتباره أقوى أداة لديه للتخفيف من حدة العنف القبلي المستمر. وفي ذلك الصدد، نقدر تماما الدعم الثابت الذي يقدمه الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وأعضائها.

السودان وفريق الأمم المتحدة القطري على تنسيق الجهود في إطار نهج الترابط الثلاثي بين العمل الإنساني والتنمية والسلام.

وندين قتل العاملين في المجال الإنساني وانتشار نهب المساعدات الإنسانية وتدميرها على نطاق واسع. وتتسرب الإشارات السياسية السلبية من الحكومة تجاه المنظمات غير الحكومية إلى المستوى المحلي وتتجلى في الجهود التي يبذلها المسؤولون المحليون لعرقلة العمليات الحاسمة الأهمية. ونشيد ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية لموقفهما المبدئي بشأن تلك المسائل، وندعو حكومة جنوب السودان إلى احترام كامل التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني والاتفاق المنشط.

ويساورنا قلق عميق أيضا إزاء مستويات الإبلاغ عن العنف الجنسي المتصل بالنزاع. ونحث الحكومة على التحقيق في الادعاءات ومحاسبة مرتكبيها. ونؤكد أيضا أهمية كفالة حصول الناجين على الرعاية الشاملة.

وننوه بالجهود التي تبذلها الحكومة لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، ونشدد على الحاجة الرائدة إلى إنشاء المحكمة المختلطة لجنوب السودان وهيئة التعويض وجبر الضرر. وتشكل حماية المدنيين ومكافحة الإفلات من العقاب وتعزيز حقوق الإنسان عناصر أساسية لبناء الثقة بين الشعب والسلطات، فضلا عن بناء سلام مستدام، كما أنها ستوفر أيضا ما يلزم من حيز سياسي وحرية لإجراء انتخابات حرة ونزيهة وذات مصداقية.

وفي الختام، ندعو الترويج الحكومة إلى تقديم خريطة طريق واضحة لنهاية الفترة الانتقالية وإظهار مسؤولية وقيادة وطنيتين، بما في ذلك عن طريق استثمار الزيادة في عائدات النفط في تنفيذ السلام وتقديم الخدمات وتحقيق التنمية الطويلة الأجل.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود بداية أن أتوجه بالشكر إلى السيد نيكولاس هايسوم والسيدة غادة مضوي والسيدة لورنا ميريكاجي على إحاطاتهم. وأرحب أيضا بوفد جنوب السودان في هذه الجلسة.

إلى تصاعد العنف بين القبائل ويفاقم الأوضاع الإنسانية والأمنية الهشة. وينبغي التركيز على هذه المسألة بشكل خاص مع اقتراب موسم الأمطار في جنوب السودان وما يرافقه عادة من فيضانات. ونقدر هنا جهود بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لتقديم الدعم اللازم للحد من مخاطر هذه الفيضانات.

ونتطلع إلى قيام البعثة بتقييم المخاطر المتعلقة بتغير المناخ وفقا لقرار مجلس الأمن ٢٦٢٥ (٢٠٢٢)، وذلك بالتنسيق مع فريق الأمم المتحدة القطري في جنوب السودان، حيث أن بلورة صورة أوضح بشأن المخاطر المناخية سيساهم في التصدي لها على نحو أكثر فعالية.

وكما استمعنا اليوم، تستمر الأزمة الإنسانية في جنوب السودان بالتهور، إذ يحتاج أكثر من ثلثي الشعب إلى تلقي مساعدات إنسانية عاجلة وتزداد حدة الأوضاع خطورة مع أزمة الغذاء العالمية. فوفقا لبرنامج الأغذية العالمي، وصل انعدام الأمن الغذائي في جنوب السودان إلى أعلى مستوياته منذ عام ٢٠١١.

وعليه، يتعين على المجتمع الدولي تعزيز التعاون لتلبية الاحتياجات الإنسانية لشعب جنوب السودان. وأود أن أشير هنا إلى إعلان البنك الدولي عن منحة بمقدار ٧٠ مليون دولار أمريكي لتمويل برامج التمكين الاجتماعي والاقتصادي للنساء والفتيات في جنوب السودان، بما في ذلك الناجيات من العنف القائم على نوع الجنس. وتعد هذه الجهود ضرورية لبناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة.

ونقدر أيضا الدعم الذي تقدمه البعثة لإيصال المساعدات الغوثية للمحتاجين وضمان حماية العاملين في المجال الإنساني، فنحن نشعر بالقلق إزاء الهجمات التي تستهدفهم.

وأخيرا، تؤكد دولة الإمارات التزامها بمساندة كافة الجهود الرامية لتحقيق الوحدة والسلام والاستقرار في جنوب السودان.

السيد أغيمان (غانا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتلو هذا البيان بالنيابة عن مجموعة البلدان الأفريقية الثلاثة الأعضاء في مجلس الأمن، وهي غابون وغانا وكينيا.

السيدة الحفيتي (الإمارات العربية المتحدة): أشكر الممثل الخاص، السيد نيكولاس هابسوم، والسيدة غادة مضوي على إحاطتيهما الشاملتين. وقد تابعا باهتمام إحاطة السيدة لورنا ميريكاجي. وأرحب بمشاركة ممثل جنوب السودان في جلسة اليوم.

وأود الإشارة إلى التطورات الإيجابية التي شهدتها جنوب السودان مؤخرا، والتي نرى أنها ستساهم في تعزيز تنفيذ اتفاق السلام المنشط. ونقدر الجهود التي بُذلت في هذا المسار، ومنها اكتمال تكوين المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله وتقديم مشروع القانون المتعلق بعملية وضع الدستور والبدء بعملية تشاورية لإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح.

ويعد التوقيع على اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية في نيسان/أبريل الماضي، بوساطة جمهورية السودان، خطوة مهمة في اتجاه تنفيذ اتفاق السلام المنشط. ونحث جنوب السودان على مواصلة البناء على تلك المكتسبات لتحقيق الأمن والازدهار المنشودين.

ونؤكد هنا أهمية مشاركة المرأة بشكل كامل وهادف ومتساو في كافة مراحل صنع السلام. ومن المهم أيضا استمرار التعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية مثل الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة. ويمكن تيسير هذا التعاون عبر جهود مثل عملية التقييم الثلاثية للوقوف على احتياجات جنوب السودان لإجراء الانتخابات وعملية وضع الدستور. ونقدر أيضا جهود الوساطة التي تبذلها جماعة سانت إيجيديو لدعم جنوب السودان في مساره نحو الاستقرار.

وفيما يتعلق بالأوضاع الأمنية المقلقة في البلد، ينبغي مضاعفة الجهود لمعالجة التحديات القائمة، لا سيما التصدي للارتفاع الحاد في معدلات العنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس، بما يشمل مواصلة تنفيذ خطة عمل القوات المسلحة للتصدي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في جنوب السودان.

ولا بد أيضا من معالجة الأسباب الجذرية للعنف، ومنها تداعيات تغير المناخ الذي يزيد من التنافس على الموارد الطبيعية ويؤدي

الزيارة مهمة، إذ أنها تمهد الطريق لجنوب السودان لتعزيز السلام والديمقراطية، انبثاقاً من المناقشات المفتوحة التي دفعت إلى الواجهة النجاحات التي حققها الاتفاق المنشط والتحديات الماثلة أمامه.

وما زلنا نحث جميع الأطراف على أن تظل ملتزمة بالاتفاق المنشط ونشيد بالرئيس سلفا كير ميارديت والنائب الأول للرئيس ريك مشار على التأكيد المستمر على مواقفهما بأن البلد لن يعود إلى النزاع. وندعو جميع الأطراف الأخرى التي لم توقع بعد على الاتفاق إلى إظهار التزامها بالسلام ونكرر دعوتنا الأطراف إلى الاستئناف العاجل لمحادثات السلام بتيسير من جماعة سانت إيجيديو.

وتلقت المجموعة انتباه المجلس إلى التحديات التي تواجه تنفيذ النقاط المرجعية المتبقية من اتفاق السلام، ولا سيما خلال الأشهر القليلة المتبقية من المرحلة الانتقالية. وندعو الحكومة وجميع القادة السياسيين إلى وضع المصالح العامة لشعب جنوب السودان في صميم مناقشاتهم وقراراتهم. ونحث الأطراف على إجراء حوار شامل والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن خريطة طريق لما تبقى من الفترة الانتقالية، بما في ذلك إجراء الانتخابات. وبما أن اقتصاد جنوب السودان قد تضرر من الفيضانات المطولة وآثار جائحة مرض فيروس كورونا، فإنه سيحتاج إلى دعم مالي دولي حتى يتمكن من تنفيذ آلية الاتفاق.

ونهيّب بالاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والأمم المتحدة والشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف الآخرين، بما في ذلك بلدان الثلاثية والصين ومندى شركاء الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، ألا يتهاونوا وأن يواصلوا تقديم المساعدة اللازمة، مع دعم أنشطة آليات الإشراف على التنفيذ. ونشجع الأطراف على إحراز التقدم بشأن الجوانب التي حدث فيها تخلف.

وفيما يتعلق بالحالة الأمنية في جنوب السودان، تشير المجموعة بقلق إلى تصاعد العنف القبلي. وندعو جميع الأطراف في تلك النزاعات إلى الكف عن أي عمل قد يعكر صفو السلام. ونحث حكومة جنوب السودان والقادة على جميع المستويات على اتخاذ تدابير لمعالجة تلك النزاعات القبلية، بما في ذلك من خلال حوارات السلام، من أجل معالجة المظالم بين القبائل.

في البداية، نود أن نشكر الأمين العام على تقريره الشامل (S/2022/468). كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام لجنوب السودان، السيد نيكولاس هايسوم، على تعليقاته الثاقبة جداً بشأن الحالة في جنوب السودان.

وعلاوة على ذلك، ترحب المجموعة بالإحاطتين الإضافيتين اللتين قدمتهما كل من مديرية العمليات بالنيابة بمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، السيدة غادة مضوي، والسيدة لورنا ميريكاجي، من جنوب السودان. ونرحب كذلك بأخينا الممثل الدائم لجنوب السودان في هذه الجلسة.

سيركز بيان المجموعة بشأن هذا البند من جدول الأعمال على ثلاث مسائل، وهي الحالات السياسية والأمنية والإنسانية في جنوب السودان. وسأختتم بياني بعد ذلك بتسليط الضوء على بعض المسائل الهامة لكي ينظر فيها أعضاء المجلس.

أولاً، فيما يتعلق بالحالة السياسية في جنوب السودان، تشيد المجموعة بجهود وإنجازات حكومة جنوب السودان في تنفيذ الاتفاق المنشط لحل النزاع في جمهورية جنوب السودان، ولا سيما تنفيذ المرحلة الأولى من عملية تشكيل القوات الموحدة اللازمة، بما يقرب من ٥٠ متدرب، والاتفاق على هيكل القيادة والتحكم للجيش وفتح الممرات الإنسانية، الأمر الذي يسر العودة الطوعية التدريجية لحوالي نصف مليون لاجئ ونازح ووضع خطة عمل لبدء مشاورات عامة بشأن لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح، من بين أمور أخرى.

وتود المجموعة أن تشيد كذلك بالزيارة الأخيرة التي قامت بها اللجنة المخصصة رفيعة المستوى المعنية بجنوب السودان التابعة للاتحاد الأفريقي في الفترة من ١ إلى ٤ حزيران/يونيه ٢٠٢٢. فقد مهدت الزيارة الطريق لبعض المناقشات المفتوحة مع الرئاسة والقيادة التشريعية والأحزاب السياسية واللجنة الوطنية للانتخابات واللجنة الوطنية لمراجعة الدستور والسلكين الدبلوماسيين الأفريقي والدولي والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والثلاثية - الولايات المتحدة والمملكة المتحدة والنرويج - والمجتمع المدني. وبالنسبة للمجموعة كانت

التي تشد الحاجة إليها للمساعدة في تنويع اقتصاد البلد وتعزيز الزراعة والأمن الغذائي وتطوير البنية التحتية دعماً كبيراً من الموارد الدولية. كما نحث جنوب السودان على اغتنام هذه الفرصة للبدء في العمل مع لجنة بناء السلام.

وتود المجموعة أن تختتم بيانها بتسليط الضوء على النقاط الثلاث التالية لعناية أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى.

أولاً، إذا أردنا تمكين الحكومة من متابعة تخريج القوات الموحدة اللازمة، فمن المهم أن يقدم المجتمع الدولي المساعدة المالية والتقنية اللازمة من أجل تجهيز القوات الموحدة اللازمة لتعزيز حماية المدنيين.

ثانياً، نحث الممثل الخاص للأمين العام والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان والرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها على مواصلة بذل مساعيهم الحميدة بغية حث الأطراف على صياغة خريطة طريق مقبولة لدى الأطراف نحو إجراء الانتخابات المقبلة.

ثالثاً، نظراً لأن بعض هذه النزاعات تبدأ على المستوى القاعدي، ينبغي للممثل الخاص للأمين العام والمبعوث الخاص للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية إلى جنوب السودان ورئيس بعثة الاتحاد الأفريقي في جنوب السودان والرئيس المؤقت للجنة المشتركة للرصد والتقييم المعاد تشكيلها أن يواصلوا جهودهم لإشراك سلطات جنوب السودان وجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والمنظمات النسائية، من أجل التصدي للتصاعد في العنف القبلي.

وأخيراً، نود أن نشارك الأمين العام الإعراب عن تقديرنا العميق للبلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة والممثل الخاص للأمين العام، هايسوم، والأفراد النظاميين والمدنيين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لمواصلتهم العمل بلا كلل من أجل تحقيق السلام في جنوب السودان.

ونشيد ببعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان لدورها في حماية المدنيين وفي الاضطلاع بمهام قيادية رئيسية في جونقلي ومنطقة بيبور الإدارية الكبرى وجوبا، بما في ذلك تيسير زيارة وفد من زعماء دينكا بور المؤثرين المقيمين في جوبا إلى غاديانغ، في ولاية جونقلي، في الفترة من ٢٥ إلى ٢٨ آذار/مارس. ونعتقد أن هذه التعهدات تساعد على بناء الثقة بين القبائل على المستوى القاعدي، وهو أمر حيوي لعملية السلام.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية في جنوب السودان، تعرب المجموعة عن قلقها البالغ إزاء قرار برنامج الأغذية العالمي تعليق المساعدات الغذائية لجنوب السودان جزئياً بسبب نقص التمويل. فتعلق المساعدات الغذائية سيؤدي إلى حرمان ثلث سكان جنوب السودان البالغ عددهم ٦,٢ ملايين نسمة، الذين كان من المقرر أن يتلقوا مساعدات هذا العام، من المساعدات الغذائية. كما إن تغير المناخ يؤدي إلى تفاقم الوضع الإنساني، حيث يواجه جنوب السودان فيضانات شديدة وجفافاً محلياً وآثار النزاع التي تركت عدداً كبيراً من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي.

وقد لخص المدير القطري بالنيابة لبرنامج الأغذية العالمي في جنوب السودان، أدوينكا باديجو سانوغو، الوضع في جنوب السودان، إذ قال:

”يواجه جنوب السودان أكثر سنين جوعاً منذ الاستقلال. إننا بالفعل في أزمة، لكننا نحاول تجنب أن يصبح الوضع أكثر تعقراً“.

وينبغي للمجتمع الدولي ألا يدع هذه الدولة الفتية تواجه حالة متفجرة يمكن أن تقسم ظهرها. وبناء على ذلك، تدعو المجموعة الجميع إلى دعم شعب جنوب السودان للتغلب على هذه الأزمة الإنسانية من خلال التمويل الكافي لندائها.

وإلى جانب التوفير الفوري للمعونة الغذائية، من المهم للمجتمع الدولي أن يزيد من مساعدته الإنمائية للبلد. وستتطلب الإصلاحات

عملية الانتقال السياسي بطريقة متضافرة بهدف تحقيق التوازن بين الاستقرار الوطني والتنمية.

كان الوضع الأمني العام مستقرا إجمالاً في جنوب السودان في الآونة الأخيرة، ومع ذلك فإنه تتدلع نزاعات بين الفصائل والقبائل من وقت لآخر، الأمر الذي يستدعي اتباع نهج مصمم خصيصاً ومتكامل. ومن الضروري التعجيل بتنفيذ الترتيبات الأمنية الانتقالية وتشكيل القوات الموحدة اللازمة. وينبغي للمجتمع الدولي أن يقدم الدعم المالي والمادي الكافي لتلك الجهود. وينبغي للمجلس أن يستجيب لنداء الاتحاد الأفريقي برفع حظر الأسلحة المفروض على جنوب السودان في أقرب وقت ممكن.

وتواصل الولايات المتحدة فرض جزاءات من جانب واحد على بلدان أخرى، مما يلحق ضرراً هائلاً بشعوب تلك البلدان. وينبغي ألا تُستخدم الجزاءات كأداة لتحقيق غايات سياسية. وينبغي التخلي عن المعايير المزدوجة. وهناك عدد متزايد من أعضاء المجلس لا يؤيدون نظام الجزاءات الحالي المفروض على جنوب السودان.

إن النزاعات القبلية في جنوب السودان لها تاريخ طويل وينبغي معالجتها بوسائل متعددة، مثل الوقاية والوساطة والحوار والتنمية. ويشير تقرير الأمين العام (S/2022/468) إلى أن السبب الجذري لتلك النزاعات هو التنافس على الموارد. وعلى المجتمع الدولي مساعدة جنوب السودان على تنمية اقتصاده وتحسين سبل عيش الناس والقضاء على الأسباب الجذرية للنزاعات.

وقد حققت الإصلاحات الاقتصادية في جنوب السودان بعض النتائج. كما ظلت حالة الاقتصاد الجزئي مستقرة نسبياً. ومع ذلك، لا يزال النقص في الموارد الإنسانية كبيراً، كما أن انعدام الأمن الغذائي حاد، مما يؤثر على ما يقدر بنحو ٧,٧ مليون من مواطني جنوب السودان هذا العام.

وندعو المجتمع الدولي إلى مواصلة وزيادة المساعدة المقدمة إلى جنوب السودان وتوسيع نطاق مساهماته في وكالات الأمم المتحدة

السيد داي بنغ (الصين) (تكلم بالصينية): تشكر الصين الممثل الخاص للأمين العام هاي سوم والسيدة غادة مضيوي، مديرة العمليات بالنيابة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، على إحاطتهما. ونرحب بحضور ممثل جنوب السودان في هذه الجلسة. واستمعت باهتمام إلى البيان الذي أدلت به السيدة لورنا ميريكاجي. ويسرنا أن نرى تقدماً مستمراً في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.

وقد توصلت الأطراف في جنوب السودان، في ٣ نيسان/أبريل، إلى اتفاق بشأن الترتيبات الأمنية الانتقالية. وأنشأ الرئيس كير ميارديت الهيكل القيادي للقوات الموحدة اللازمة. كما أكمل جنوب السودان تكوين المجلس التشريعي الوطني الانتقالي المعاد تشكيله، وأطلق عملية إنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة ولأم الجراح وقدم رسمياً مشروع قانون عملية وضع الدستور. وترحب الصين بتلك التطورات المهمة وتقدر جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والبلدان ذات الصلة في المنطقة، ولا سيما السودان.

وستنتهي الفترة الانتقالية في جنوب السودان العام المقبل. ويؤمل أن تحافظ جميع الأطراف في جنوب السودان على الزخم الإيجابي الحالي والمضي قدماً بطريقة ثابتة ومنظمة لتحقيق الأهداف المحددة للهيكل السياسي الانتقالي والترتيبات الأمنية والإصلاح الاقتصادي.

وفيما يتعلق بالتحديات الفريدة التي تواجه البلد في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، ينبغي للمجتمع الدولي أن يحافظ على الصبر اللازم وأن يقدم المساعدة البناءة، بدلاً من ممارسة الضغط المفرط والانتقاد وفرض الجزاءات.

وأود أن أشير إلى أنه على الرغم من أن الانتخابات جزء هام من عملية الانتقال السياسي، فإنها لا يمكن أن تحل كل مسألة. ويكمن الحل الأساسي في تحقيق جميع الأطراف في جنوب السودان للمصالحة والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مختلف الخطط لدفع

وأود أن أؤكد ثلاث نقاط. وقد تكلم زملائي عنها بالفعل، لذا سأحاول التكلم بإيجاز.

أولا، نرحب نحن أيضا بالاتفاق المبرم في ٣ نيسان/أبريل بشأن هيكل القيادة للقوات الموحدة اللازمة. ونلاحظ الدور الإيجابي الذي اضطلع به السودان في تحقيق ذلك الاتفاق. ندعو السلطات السودانية إلى تخصيص الموارد اللازمة لتنفيذه. وتعتمد عملية السلام برمتها على الترتيبات الأمنية، ولا سيما إجراء الانتخابات، فضلا عن تنقيح حظر الأسلحة.

ثانيا، ندعو جميع الأطراف إلى الاتفاق على موعد الانتخابات والبدء في التحضير لها دون إبطاء. ونرحب بإنشاء فريق للمساعدة الانتخابية، على النحو الذي طلبه مجلس الأمن. ولا يمكن لذلك الفريق إلا أن يدعم العملية، وتحمل الأطراف المسؤولية الرئيسية عن الاتفاق على الموعد والخطوات التالية. وفي ذلك الصدد، نأسف لعدم إحراز تقدم في اعتماد الإطار الدستوري والقانوني للانتخابات وفي إنشاء اللجنة الوطنية للانتخابات. ومن الضروري أيضا اعتماد إطار قانوني للأحزاب السياسية. والأمر متروك للسلطات لهيئة الظروف المناسبة من خلال ضمان احترام الحريات الأساسية.

ثالثا، يجب على السلطات حماية المدنيين والعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية. ولا يزال العنف مستمرا على مستوى ينذر بالخطر ويؤثر على النساء والأطفال على وجه الخصوص. وغالبا ما يكون نتيجة للمنافسات المحلية بين القبائل التي غالبا ما تغذيها الديناميات السياسية الوطنية. وعلى وجه الخصوص، ندين أعمال العنف التي ارتكبت في مقاطعة لير في نيسان/أبريل، بما في ذلك الفظائع التي نسبت إلى قوات الأمن نفسها. ويجب تقديم جميع الجناة إلى العدالة، ويجب على مجلس الأمن أن يعتمد الجزاءات اللازمة.

ويساورنا القلق إزاء زيادة القيود المفروضة على حرية حركة بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان. وندعو إلى مزيد من التعاون من جانب سلطات جنوب السودان.

الإنسانية والإنمائية. وفي الوقت نفسه، ينبغي للمجتمع الدولي أيضا أن يركز على مساعدة جنوب السودان على تعزيز تنميته وبناء قدراته؛ واحترام مسؤوليته عن التنمية الاقتصادية احتراما كاملا؛ وإطلاق العنان لإمكاناته في مجالات الزراعة والطاقة والبنية التحتية وغيرها من المجالات؛ ومساعدة شعب جنوب السودان على تحقيق الاعتماد على الذات في وقت مبكر.

إن الصين تقف دائما إلى جانب شعب جنوب السودان. وهناك عدد من مشاريع المعونة الصينية الرئيسية، مثل جسر نهر الجور في واو ومستشفى جوبا التعليمي ومرافق البث الإذاعي والتلفزيوني، قيد التنفيذ أو تم الانتهاء منها. كما قدمت الصين مساعدات غذائية طارئة لجنوب السودان وأرسلت فرق خبراء طبيين وقدمت إمدادات ومعدات لاحتواء الجائحة. وبالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان، أطلقنا مشروعا تجريبيا في ولاية شرق الاستوائية لبناء قدرات الشباب والنساء المشاركين في الزراعة البيئية، مما يساعد على تحقيق الانتعاش الاقتصادي في جنوب السودان وتحسين سبل عيش الناس.

وتقوم بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان بقدر كبير من العمل للمساعدة في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وحماية المدنيين. وتشجع الصين البعثة وحكومة جنوب السودان على تعزيز تنسيقهما وزيادة اتصالاتهما، وتؤيد بطبيعة الحال مواءمة ولاية البعثة مع الأولويات والاستراتيجيات الوطنية لجنوب السودان، من أجل تحقيق التآزر.

إن سلامة وأمن حفظة السلام التابعين للبعثة أمر أساسي لتنفيذ البعثة لولايتها بفعالية. وينبغي لجميع الأطراف المعنية أن تتخذ تدابير عملية للإسهام في تحقيق سلامة وأمن حفظة السلام وتحسين أداء حفظ السلام.

السيدة غاسري (فرنسا) (تكلمت بالفرنسية): أشكر السيد نيكولاس هابسوم والسيدة غادة مضوي والسيدة لورنا ميريكاجي على إحاطاتهم. كما أرحب بحضور ممثل جنوب السودان في جلسة اليوم.

أيضاً من السيدة مضوي. وتغير المناخ وآثاره له آثار شديدة على جنوب السودان. وسيكون خلق القدرة على الصمود أمراً أساسياً لتحسين الوضع في المستقبل. وفي الوقت نفسه، تتفاقم الحالة الإنسانية بسبب العنف وأزمة الغذاء العالمية.

ونعرب عن قلقنا إزاء اتجاه زيادة الهجمات على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية والأصول المخصصة للأغراض الإنسانية، بما في ذلك مقتل أربعة منهم في هذا العام ونهب مئات الأطنان من الأغذية والإمدادات المنقذة للحياة.

وندعو حكومة جنوب السودان وجميع الجهات الفاعلة والقادة الآخرين إلى ضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى جميع المحتاجين. ونأسف لأن الحكومة تخلق عقبات بيروقراطية وتضيف شروطاً مسبقة للجهات الفاعلة في المجال الإنساني للاضطلاع بعملها. ويجب أن ينتهي ذلك فوراً.

ثالثاً، نشيد بعمل بعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان ونحث الحكومة على ضمان حرية تنقل البعثة بغية السماح بتنفيذ ولايتها، وندعو الحكومة إلى الاحترام الكامل لاتفاق مركز القوات.

رابعاً، في حين أحرز بعض التقدم في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان، إلا أن التنفيذ بصورة عامة لا يزال بطيئاً. إن التقرير المرجعي للأمين العام قد جسّد التقدم المحدود، وقد لخصه فريق الخبراء بكلمات واضحة وواقعية جداً.

وما زلنا نشعر بالقلق إزاء التأخيرات في تنفيذ الاتفاق، والعنف القبلي المستمر، وارتفاع مستويات العنف الجنسي، والأزمات الاقتصادية والإنسانية. وندعو جميع الأطراف إلى الإسراع في تنفيذ الاتفاق، لا سيما فيما يتعلق بالترتيبات الأمنية الانتقالية وفي ضوء انتهاء المرحلة الانتقالية في شباط/فبراير ٢٠٢٣.

ختاماً، من الصعب أن نرى مخرجاً من الجمود السياسي. لذلك فإننا ندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى تفعيل إرادتها السياسية والاتفاق على موعد للانتخابات، ونضع في اعتبارنا أن الأمم المتحدة تقف

أخيراً، استجابة لحالة الطوارئ، زاد الاتحاد الأوروبي مساعداته الإنسانية لجنوب السودان من ٤٢ مليون يورو إلى ٧٢ مليون يورو في عام ٢٠٢٢. وسيستمر ذلك الدعم. وفي الوقت نفسه، يجب على السلطات أن تفعل المزيد لحماية العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية.

كما ندين الهجمات على العاملين في الأنشطة الإنسانية والمضايقة الإدارية لموظفي الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية، في وقت أصبحت فيه الاحتياجات الإنسانية أكبر من أي وقت مضى. **الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية):** أدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة ألبانيا.

أود أن أشكر الممثلة الخاصة للأمين العام هايسوم والسيدة غادة مضوي على إحاطتهما لمجلس الأمن بشأن الحالة في جنوب السودان. وأعرب عن تقديري الخاص للسيدة لورنا ميريكاجي على ملاحظاتها الثاقبة وتوصياتها الواضحة اليوم بشأن كيفية المضي قدماً في تنفيذ الاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان وكيفية المساعدة في تعزيز المجتمع المدني.

ونرحب أيضاً بحضور ممثل جنوب السودان في هذه الجلسة.

وأود أن أركز في بياني على أربع نقاط.

أولاً، ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء الحالة الخطيرة لحقوق الإنسان والأمن في جنوب السودان. ومما يثير الصدمة بشكل خاص الزيادة الكبيرة في العنف الجنساني، بما في ذلك حوادث العنف الجنسي المتصلة بالنزاعات، على النحو المبين في تقرير الأمين العام (S/2022/468). والإفلات من العقاب هو القاعدة. وما يحتاجه البلد وشعبه هو العكس، أي العدالة والمساءلة المعززان والفعالان. وهو يحتاج إلى إرادة سياسية حقيقية وتصميم للمضي قدماً. ولذلك، ندعو جميع الزعماء والجهات الفاعلة السياسية والقادة إلى جعل مكافحة العنف الجنسي أولوية.

ثانياً، لا يزال الشعب في جنوب السودان يعاني من انعدام الأمن الغذائي الحاد والجوع والعنف والتشريد وانعدام الفرص، كما سمعنا

ونتفق مع الأمين العام على أنه لا ينبغي لأي طرف أن يتخذ أي قرار انفرادي قد يؤثر على مستقبل الاستقرار في جنوب السودان في نهاية الفترة الانتقالية. وينبغي أن يشمل النداء الداعي إلى عدم اتخاذ قرارات من جانب واحد المجتمع الدولي أيضاً. ونأمل أن تتصرف الأشهر الثمانية المقبلة في مشاورات وثيقة بين جميع الأطراف في الاتفاق، بما في ذلك المجتمع الدولي. وفي ذلك الصدد، سيرحب جنوب السودان بزيارة المجلس لجوبا وأماكن أخرى، إذا قرر المجلس القيام بذلك، كما دعاه الممثل الخاص للأمين العام هابسوم.

قبل أسبوعين، تم تداول قائمة بأسماء بعض كبار المسؤولين والأفراد من جنوب السودان على وسائل التواصل الاجتماعي، التي يُزعم أنها جُمعت من قبل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار ٢٢٠٦ (٢٠١٥) بشأن جنوب السودان. وقد أثارت أنباء تلك القائمة بالفعل بعض المخاوف في جنوب السودان. ولكننا ممتنون لأن بعض الأفراد من لجنة الجزاءات نفسها وبعثة الأمم المتحدة في جنوب السودان أكدوا لنا أن تلك القائمة مزيفة. ويسعدنا أنها مزيفة فعلاً وليست قيد النظر الجاد من المجلس في هذا الوقت.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لم يعد هناك أسماء مدرجة في قائمة المتكلمين.

سأرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.

على أهبة الاستعداد لتقديم الدعم اللازم للعملية إذا طلبت الحكومة هذه المساعدة. ونعرب عن دعمنا القوي للجهود الإقليمية وكذلك جهود الاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية لإيجاد سبيل للمضي قدماً لإعادة السلام إلى جنوب السودان.

أستأنف مهامني الآن بصفتي رئيسة المجلس.

وأود أن ألفت مرة أخرى انتباه المتكلمين إلى الفقرة ٢٢ من المذكرة الرئاسية S/2017/507 التي تشجع جميع المشاركين في جلسات المجلس على الإدلاء ببياناتهم خلال خمس دقائق أو أقل، تمشياً مع التزام مجلس الأمن بالاستفادة بطريقة أكثر فعالية من الجلسات المفتوحة.

وأعطي الكلمة الآن لممثل جنوب السودان.

السيد مالوال (جنوب السودان) (تكلم بالإنكليزية): سأدلي ببيان بالغ القصر.

أولاً، أتقدم إليكم، سيدتي الرئيسة، ولوفدكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس. وأود أن أعرب أيضاً عن تقديري للممثل الخاص للأمين العام نيكولاس هابسوم وترحيبي به - البروفيسور هابسوم، كما هو معروف في جنوب السودان؛ والسيدة غادة مضوي؛ وشقيقتنا السيدة لورنا ميريكاجي على ما قدموه من بيانات. وأود أيضاً أن أشكر أعضاء المجلس على كلماتهم الطيبة والترحيبية لوفد بلدي. ونحيط علماً بالتقرير الفصلي للأمين العام (S/2022/468). بعد ثمانية أشهر من الآن، ستنتهي الفترة الانتقالية والاتفاق المنشط لتسوية النزاع في جمهورية جنوب السودان.